

التأويل القانوني في تونس يدخل دوامة التجاذبات السياسية

المشيبي يبحث عن فتاوى قانونية لحل أزمته مع الرئيس سعيد



مأزق صعب

(في إشارة للنهضة) إلى الشارع بعد عشر سنوات من الحكم الفعلي في السر والعلن إنما هو إعلان حرب على الديمقراطية.

للشغل لتسمع صوتها وتخطب الشعب مباشرة". ويضيف بن جاب الله في تصريح لـ "العرب" أن "خروج الإسلام السياسي

الشارع. وفي المقابل كان من الطبيعي أن تتظاهر أحزاب المعارضة مثل الحزب الحر الدستوري أو منظمات المجتمع المدني مثل الاتحاد العام التونسي

تركيز هذه المحكمة في ظرف سنة من الانتخابات التشريعية (البرلمانية) ولم يتم احترام لهذه الأجال، وتعرضنا للعديد من الأزمات التي تعمقت بغياب المحكمة الدستورية.

ودفعت الأزمة السياسية التي تعرفها تونس، والتي تعد من أسوأ الأزمات التي تشهدها البلاد، العديد من الأطراف السياسية، على غرار حركة النهضة الإسلامية، إلى النفخ في رماح المحكمة الدستورية.

وتقترح الحركة الإسلامية أن يتم تقليص النصاب المطلوب من أجل تركية أعضاء المحكمة (الذين يصوت عليهم البرلمان وعددهم 4 من أصل 12) إلى 109 صوت عوضا عن 145 صوتا.

ويحذر مراقبون من مثل هذه الخطوات التي قد تفرز محكمة على مقاس بعض الأطراف السياسية.

ويرى السعيد أن "محاولة إرساء محكمة دستورية في هذا المناخ وانطلاقا من هذه التحركات ستكون بمثابة المرور بقوة، لا الوضع السياسي ولا موازين القوى في البرلمان تسمح بأن تكون المرحلة مرحلة إرساء محكمة دستورية، لا يمكن تركيز المحكمة الدستورية ونحن في استناد سياسي كلي".

وبعد استنفاد جميع الأوراق القانونية والسياسية الممكنة في الصراع مع الرئيس قيس سعيد، لجأ الحزب السياسي والبرلماني الداعم لحكومة هشام المشيشي إلى الشارع كخيار آخر للضغط على الرئيس وخصومهم كذلك.

وخرج انصار حركة النهضة الإسلامية السبت في تظاهرات بالعاصمة تلبية لدعوة الحزب الذي قال إن هذه المسيرة داعمة للشريعة وفق تعبيره. وواجهت دعوات النهضة للظواهر في الشوارع انتقادات لاذعة من قبل أوساط سياسية وخبراء أو أن الشارع، رغم أنه ليس حركا على المعارضة، غير أنه للاحتجاج في التجارب الديمقراطية

لا لدعم الحكومة وغيرها وهو رأي تبنته قيادات من الحركة الإسلامية نفسها. وأكدت قيادات بارزة على غرار سمير ديلو أنها لن تشارك في المسيرة متقدمة خيار الحركة بالنزول إلى الشارع بدل

بذل مزيد من الجهود من أجل الذهاب في حوار ينهي الأزمة السياسية والدستورية التي تعرفها تونس. ويقول حمادي بن جاب الله، استنادا

الفلسفة الحديثة وفلسفة العلوم، "لا ريب في أن تظاهر حزب حاكم بدعة لا سابقة لها في حويلات السياسة فكرا وممارسة وهو يشير في السياق التونسي إلى أن الإسلام السياسي بجميع كتابته الظاهر منها والخفي في أزمة حقيقية أفقدته الصواب حتى أصبح يتسرع بقرب الرحيل، فالأحزاب الحاكمة تدافع عن نفسها وتدعم شعبيتها بالإنجازات والوقوف للمسؤوليات لا بالنزول إلى

يبحث رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي عن فتوى قانونية تنقذه من مأزق اليمين الدستورية بعد تمسك الرئيس قيس سعيد برفضه التعديلات الوزارية التي أدخلها مؤخرا على فريقه. وفيما طرق المشيشي أبواب المحكمة الإدارية وهيئة مراقبة دستورية مشاريع القوانين لحل أزمته مع الرئاسة، إلا أن غياب المحكمة الدستورية، المعطلة منذ سنوات، يصعب الحسم في هذه الخلافات.

صغير الحديري

في محاولة لحسم خلافه مع الرئيس سعيد.

ولم يتوقف المشيشي عند ذلك الحد بل اتجه كذلك إلى هيئة مراقبة دستورية مشاريع القوانين وهي هيئات كلها أكدت عدم اختصاصها للنظر في أزمة اليمين الدستورية وهو ما خلق جدلا قانونيا حول خطوات رئيس الحكومة. ويرفض الرئيس سعيد أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمامه، مبررا ذلك بعدم احترام التعديل الدستوري لأحكام الدستور وتعلق شبكات فساد أو تضارب مصالح ببعض الوزراء وفق قوله.

ويجرح متابعون وخبراء السجلات التي رافقت أزمة اليمين الدستورية وعدم نجاح أي طرف من أطراف الأزمة في حسم الخلاف لصالحه إلى غياب المحكمة الدستورية المعطلة منذ سنوات.

ويقول الناشط السياسي، وسام السعيد، إن "رئيس الحكومة أراد في الظاهر تحصيل استشارة قانونية، لكن في جوهرها هي استناد قانوني لموقف سياسي".

وأضاف السعيد في تصريح لـ "العرب" أن "غياب المحكمة الدستورية هو وراء هذه الظواهر، فهي الوحيدة المختصة للنظر في مثل هذه النزاعات، وبالتالي بقاء البلاد دون محكمة دستورية في ظل سلطة تنفيذية قائمة على التفريق بين السلط وتوزيعها من شأنه أن يضعنا في كل أزمة سياسية أمام إشكالات تطبيقية وإشكالات عملية في سياق توزيع الصلاحيات".

وبالنسبة إلى السعيد فإن تداعيات إقحام مثل هذه الهيئات في أزمة اليمين الدستورية، التي لم تمنح الحكومة إسنادا قانونيا لموقفها السياسي، كانت واضحة في إضعاف الحكومة سياسيا التي باتت "تواجه دعوات للرحيل".

وشرح بالقول "غياب السند القانوني للموقف السياسي يؤدي إلى إضعاف الحكومة سياسيا ما جعل اليوم الحديث يتضاعف عن ضرورة رحيل الحكومة وجميع أعضائها وليس فقط الوزراء الذين تحوم حولهم شبكات فساد".

وتساير استنادة القانون الدستوري، مني كريم الدريدي، السعيد في رايه لاسيما المتعلق بأهمية المحكمة الدستورية في فض مثل هذه الخلافات، حيث تشدد على أن "المحكمة الدستورية اليوم تشكل ضرورة قصوى، هناك تأخير كبير حصل في إرسائها".

وتؤكد الدريدي في تصريح لـ "العرب"، "كما تعرفون الدستور نص على ضرورة

تونس - دفع الانسداد السياسي، الذي دخلت فيه تونس مؤخرا على خلفية التعديل الوزاري المثير للجدل، رئيس الحكومة هشام المشيشي لطرق كل الأبواب من أجل كسب المعركة ضد الرئيس قيس سعيد في ظل غياب المحكمة الدستورية التي تعد الهيئة المخولة دستوريا للنظر في مثل هذه النزاعات.

وطرحت تحركات المشيشي التي كانت على أكثر من سعيد، حيث ذهب بداية لاستشارة المحكمة الإدارية قبل أن يتوجه إلى الهيئة القضائية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين وهي هيئات أكدت عدم تخصصها للبت في نزاع رئيس الحكومة والرئيس سعيد، تساؤلات عن تأويل الدستور والتوظيف السياسي لذلك في خضم غياب المحكمة الدستورية.

وتعيش تونس منذ فترة على وقع أزمة سياسية ودستورية باتت تنذر بالانزلاق في أزمات أخرى بالرغم من بوادر حل بدأت تلوح بالتوازي مع تحركات لسفراء أجنب في البلاد، لكن ذلك لم يبدد مخاوف الائتلاف الحكومي الذي تقوده حركة النهضة الإسلامية ورئيس الحكومة الذي بقي يبحث عن "فتوى قانونية" تمكنه من تجاوز امتحان التعديل الوزاري بنجاح.

منى كريم الدريدي

المحكمة الدستورية ضرورة قصوى، وهناك تأخير كبير في إرسائها

حمادي بن جاب الله
خروج الإسلام السياسي إلى الشارع هو إعلان حرب على الديمقراطية

وعجل التعديل الوزاري الأخير بصدام على مستوى الرياضات الثلاث في تونس (رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، رئاسة البرلمان) ما جعل كل طرف يخطو نحو محاولة تسجيل أهداف في مرمى خصمه ولاسيما الرئيس قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي. واللافت أنه ورغم أن الدستور ولا القوانين والمراسيم الداخلية تمنح هيئات قضائية على غرار المحكمة الإدارية صلاحية البت في مثل هذه النزاعات إلا أن رئيس الحكومة لجأ إليها

صندوق النقد يطالب الحكومة التونسية بخفض كتلة الأجور

مخاطر هذه المؤسسات على المالية العمومية والنظام المالي، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، وتحسين إعداد التقارير المالية والشفافية. وأكد المديرين في المجلس التنفيذي للصندوق أن تشجيع نشاط القطاع الخاص يمثل مطلباً حيوياً من أجل زيادة النمو الممكن وجعله أكثر توليداً لفرص العمل وأكثر احتواءً لشرائح المجتمع، وأشاروا إلى ضرورة تركيز جهود الإصلاح على إلغاء الاحتكار وإزالة العقبات التنظيمية وتحسين بيئة الأعمال.

كما شدد المديرين على أهمية تعزيز الحوكمة، ودعوا إلى فعالية تنفيذ نظم مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشددوا كذلك على ضرورة توخي الغالبية والشفافية في المصروفات المرتبطة بالجاثة.

وتشير تقديرات صندوق النقد إلى أن عجز المالية العمومية (باستثناء المنح) عند مستوى 11.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي وارتفاع الدين العام المركزي إلى قرابة 87 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

وعرفت تونس انكماشاً قياسياً غير مسبق للاقتصاد في 2020 بلغ نسبة 8.2 في المئة بعد سنوات من تعثر النمو رافق الانتقال السياسي منذ 2011 ونسبة بطالة بلغت 17.4 في المئة في الربع الأخير من 2020، بجانب احتجاجات متواترة أخرجها في يناير الماضي تسببت في إقياف أكثر من 1500 شخص. وحث صندوق النقد على ضرورة تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق للمؤسسات العمومية بغية تخفيض التزاماتها الاحتجاجية، كما حث السلطات على اعتماد خطة للحد من

تونس - طالب صندوق النقد الدولي الحكومة التونسية بخفض كتلة الأجور ودعم الطاقة من بين حزمة من الإصلاحات الأخرى للحد من العجز المالي المتفاقم. وقال المجلس التنفيذي، في ختام مشاوراته بشأن تونس ليل الجمعة / السبت إنه يتعين أن يكون خفض العجز المالي هو هدف سياسة المالية العمومية وما يتعلق بها من إصلاحات مع إعطاء أولوية للإنفاق على الصحة العامة والاستثمار وحماية الإنفاق الاجتماعي الموجه للمستحقين.

وارتفعت كتلة الأجور نتيجة التوظيف الإضافي في قطاع الصحة التونسية لمجابهة جائحة كورونا إلى نسبة 17.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهي من بين النسب الأعلى في دول العالم.

ضرائب قاسية للتسجيل العقاري تزيد غضب المصريين على الحكومة

دفع الضريبة أو حرمان صاحب العقار من البيع أو من توصيل المياه والكهرباء والغاز

2011 ولن يقبلوا بالفوضى، لكن ذلك لن يطول خاصة عندما يختفي التسعور بالأمل في تغيير طريقة التعاطي مع الشارع".



وكشفت الأزمة عن مخاطر الفراغ وعدم وجود قوى سياسية مؤثرة؛ حيث التزمت الأحزاب الصمت وتبرأ أغلب نواب البرلمان من القانون بدعوى أنه جرى التصديق عليه من جانب مجلس النواب السابق، حتى وجد الناس أنفسهم مدفوعين إلى القيام بدور المعارضة الغائبة التي تنصلت من التحدث بلسانهم.

ومحدودي الدخل لن يحول دون تجاوز الأزمة بسهولة".

وأضاف العمدة في تصريح الضريبة يكون مقابل خدمة يتحصل عليها المواطن، وعكس ذلك يطلق عليه مصطلح "جباية"، والدولة لها حقوق في العقارات يجب أن تتحصل عليها، لكن بطريقة لا تعكر مزاج الناس أو تُسعرهم بأنها ترمم الاقتصاد من جيوبهم".

ورأى محمد سامي، الرئيس السابق لحزب الكرامة المعارض، أن "كل الشواهد تشير إلى تدخل مرتقب للرئيس عبدالفتاح السيسي لتعطيل تنفيذ القانون، لأنه لن يغامر بخطوة مرفوضة من الأغلبية، فأصرار الحكومة على تطبيق فكرة تسجيل العقارات يعكس وجود دوائر بعينها لا تهتم بتوصيل الصورة بشكل صحيح إلى رأس السلطة".

وأوضح سامي في تصريح لـ "العرب" أن "أزمة الحكومة الحقيقية تكمن في تعاملها مع صمت المصريين وقوة تحملهم على أنهما تأييد غير مباشر لسياساتها، بدعوى أن البسطاء هم أكثر من تضرروا من تبعات ثورة 25 يناير

ومهممة التعرف على تاريخ كل عقار عبر رقم قومي يوثق ملكيته.

وتجاهلت الحكومة غضب الشريحة الراضية للقانون باعتبار أن غضبها لن يتجاوز مرحلة الاحتجاج الإلكتروني أو الثرثرة في وسائل النقل والمقاهي، كما حدث في كل مرة تم فيها رفع الأسعار وزيادة الضرائب.

ويبدو أن الغضب هذه المرة لن يمر بسهولة أو يختفي سريعا، لأن جائحة كورونا ضاعفت معاناة الناس وأفقدت الكثيرين وظائفهم وسعت قاعدة الفقر والعوز.

وظهر تدمر المصريين على منصات التواصل مصحوبا بوابل من السخرية، لكن الشارع اعتاد استخدام الأسلوب نفسه في الاحتجاج حتى وقت الثورات كنوع من التخفيف عن نفسه عندما يصل إلى مرحلة متقدمة من التذمر، وهي رسائل تتلقفها السلطة بحذر باعتبار أن الضحك وقت الغضب قد ينذر بانفجار.

وقال كريم العمدة، المتخصص في الاقتصاد السياسي، إن "الموارد المالية المطلوب تحصيلها من كل صاحب عقار مبالغ فيها، والتعويل على إعفاء سكان الريف من الضريبة لتهدئة الغاضبين

وبررت الحكومة تمسكها بتطبيق القانون بان ذلك يحافظ على الثروة العقارية ويحسن قيمتها التسويقية ويمنع التلاعب بعمليات البيع والشراء والتحايل على المواطنين، لأن البعض حسب بيان رسمي صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.



ارتفاع منسوب التذمر من سياسات الحكومة

الواحدة الحد الأدنى للأجر الذي يتحصل عليه الموظف الحكومي العادي، وهو 127 دولارا، في حين أن أكثر من 35 في المئة من المصريين يعيشون تحت خط الفقر ومتوسط دخولهم نحو 55 دولارا شهريا، حسب بيان رسمي صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

أحمد حافظ

القاهرة - أظهرت الاحتجاجات التي أطلقها أغلب المصريين على شبكات التواصل الاجتماعي لرفض التعديلات الجديدة على قانون الشهر العقاري ارتفاع منسوب الغضب والتذمر من سياسات الحكومة، في ظل إصرارها على فرض ضرائب وإجراءات إجبارية باهظة التكلفة لتسجيل املاكهم العقارية، في حين أن 92 في المئة من المباني في مصر غير مسجلة رسميا.

وتعتزم الحكومة تطبيق التعديلات الجديدة على قانون "الشهر العقاري" ابتداء من السادس من مارس المقبل، بعد ذلك يتم حرمان صاحب العقار غير المسجل من بيعه أو توريثه أو توصيل مرافق المياه والكهرباء والغاز إليه، ولن يتمكن من استخراج الأوراق الرسمية له ولإبنائه أو يحصل على قروض بنكية أو خدمات حكومية إلا بعد تسجيل العقار ودفع ما عليه من مستحقات مالية. وصدمت هذه الإجراءات الشارع؛ لأن كل خطوة تحتاج إلى مبالغ مالية يتم احتسابها حسب مساحة المبنى وقيمتها السوقية، ويتجاوز أقل مبلغ تدفعه الأسرة